

نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد العالمي

مدير عام صندوق النقد الدولي ينبه: العالم في أزمة تزداد عمقا

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢١ يناير ٢٠٠٩

- مدير عام صندوق النقد الدولي يقول إن آفاق الاقتصاد أصبحت أسوأ حتى من التوقعات السابقة
- ويحذر من مخاطر القلاقل الاجتماعية في بعض البلدان الأشد تأثرا
- ويتوقع حصول عدد متزايد من الحكومات على قروض من الصندوق

نبه السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، إلى تعمق أزمة الاقتصاد العالمي، قائلا إن التباطؤ الذي أصاب الاقتصادات المتقدمة بدأ يمتد إلى الأسواق الصاعدة الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل.

وقال سيادته إن صندوق النقد الدولي، الذي يضم ١٨٥ بلدا عضوا، سيجري تخفيضا كبيرا في تنبؤاته المتعلقة بنمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٩ والتي سيعلمها في سياق تقديراته الاقتصادية المعدلة في التاسع والعشرين من يناير الجاري. وكان الصندوق قد أصدر [تحديثا لآفاق الاقتصاد العالمي](#) في نوفمبر الماضي تنبأ فيه بانكماش الناتج في عام ٢٠٠٩ - للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية - مع استمرار النمو في الأسواق الصاعدة الكبرى على نحو يسمح للاقتصاد العالمي بتحقيق معدل ٢,٢% في عام ٢٠٠٩.

تدهور متزايد في التوقعات الاقتصادية

لكن السيد سترأوس-كان صرح في حديث تليفزيوني مع برنامج "Hardtalk" الذي بثته قناة بي.بي.سي البريطانية في ٢١ يناير الجاري بأن التوقعات الاقتصادية ازدادت سوءا في الشهور القليلة الماضية وأن الصندوق سوف يعلن أرقاما أكثر انخفاضا في المؤتمر الصحفي المقرر عقده في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢٩ يناير. وقال سيادته: "وعلى ذلك فإن ٢٠٠٩ لن يكون عاما إيجابيا للاقتصاد العالمي، حتى إذا رأينا انتعاشا في بداية ٢٠١٠".

ولا تقتصر الاحتمالات الأسوأ من المتوقع على الولايات المتحدة وأوروبا وإنما تطل اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى مثل الصين والهند والبرازيل والتي ستشهد نمواً بالغ الانخفاض مقارنة بالاتجاهات التاريخية السائدة مؤخرا.

الدفعة التنشيطية عامل أساسي لتحقيق الانتعاش

أوصى صندوق النقد الدولي بمجموعة من التدابير التي تستهدف إعادة الاقتصاد العالمي إلى المسار الصحيح، بما في ذلك:

- إجراءات اتخذها العديد من الحكومات بالفعل لتحقيق استقرار الأسواق المالية وتأمين تدفق الائتمان من جديد؛
- دفعة تنشيطية من المالية العامة تجمع بين زيادة الإنفاق الحكومي ومنح تخفيضات ضريبية لإنعاش الطلب الاستهلاكي؛
- دعم السيولة في بلدان الأسواق الصاعدة للحد من الآثار السلبية لانتشار ظاهرة خروج التدفقات الرأسمالية بسبب الأزمة المالية؛
- مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تضررت من تداعيات الأزمة ومن التأثير المتبقي لطفرة أسعار الغذاء والوقود الحادة في العام الماضي.

واقترح الصندوق أن تتعاون الحكومات المستطبعة في ضخ دفعة تنشيطية مالية عالمية تعادل ٢% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي العالمي – ١,٢ تريليون دولار أمريكي.

وقد أعلن عدد من الحكومات في مختلف أنحاء العالم خططا مالية تنشيطية، ومنها الحكومات في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا والصين والهند. غير أن ستراوس-كان أعرب عن اعتقاده بأن ما تحقق حتى الآن غير كاف، قائلا إن "أوروبا على وجه الخصوص لا تزال متأخرة في هذه الجهود. فينبغي بذل جهد أكبر على جانب الإنفاق، وخاصة بالنظر إلى تجاوب الاقتصاد مع زيادة الإنفاق بسرعة أكبر من تجاوبه مع تخفيض الضرائب."

وحذر سيادته من مخاطر الاضطرابات والقلقل الاجتماعية في بعض البلدان الأشد تأثرا بتباطؤ الاقتصاد وقال إنه يتوقع زيادة عدد البلدان التي تطلب مساعدة الصندوق، ليس فقط في أوروبا الشرقية وإنما أيضا في أمريكا اللاتينية التي قال إن بعض بلدانها يقف الآن "على الحافة الأخيرة".

وقد تعهد الصندوق حتى الآن بمنح قروض قدرها ٤٧,٩ مليار دولار أمريكي لعدد من الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، ومنها بيلاروس وهنغاريا وآيسلندا ولاتفيا وباكستان وصربيا وأوكرانيا. وأعلن الصندوق منح قرض وقائي هذا الشهر لجمهورية السلفادور، كما يُجري فريق من الصندوق مفاوضات حاليا مع تركيا.

تجنب انهيار

وصرح السيد ستراوس-كان بأن العالم استطاع أن يتجنب انهيارا تاما في النظام المالي بفضل التدخل المنسق من البنوك المركزية الكبرى في أكتوبر الماضي. وكشف وزير المالية الفرنسي الأسبق عن حقيقة الوضع بقوله "لقد كنا في سبتمبر الماضي قاب قوسين أو أدنى من انهيار كامل في الاقتصاد العالمي".

ودافع السيد ستراوس-كان عما يقدمه الصندوق من صفات تختلف حسب حالة الاقتصاد المعني، قائلا إن الاقتصادات المتقدمة الكبرى لديها من الإمكانيات ما يسمح بإعطاء دفعة للإنفاق وزيادة حجم العجز للخروج من حالة الركود ولكن هناك بلدانا أخرى أصابتها الأزمة، خاصة الأسواق الصاعدة في أوروبا الشرقية، لا تمتلك نفس مساحة التصرف عن طريق ماليتها العامة بسبب نزوب التدفقات الرأسمالية الداخلة إليها والضغط الرهنة على عملاتها الوطنية.

قوة الدولار

وقال سترأوس-كان إن القوة التي اكتسبها الدولار مؤخرا تشير إلى استمرار ثقة العالم في الاقتصاد الأمريكي، رغم بدء الأزمة المالية في الولايات المتحدة.

وما دامت هذه الثقة قائمة، فسوف تستطيع الولايات المتحدة تمويل عجزها المالي الكبير. فلا يزال الاقتصاد الأمريكي موثوق الجانب، رغم تصاعد نجم الاقتصاد الصيني. ومن خلال العولمة سيستمر اعتماد هذين الاقتصادين على بقية العالم.

وهناك مسألة أطول أجلا تتمثل في ضرورة إصلاح الاختلالات الخطيرة التي تشوب الاقتصاد العالمي.

التمويل من الصندوق

وردا على سؤال حول مدى كفاية موارد الصندوق لتلبية احتياجات حل الأزمة، قال المدير العام إن الصندوق لديه أموال كافية لاحتياجات المستقبل القريب. وأضاف: "أما إذا استمرت الأزمة، وهو الاحتمال الأرجح، فسوف نحتاج لمزيد من الأموال في مرحلة لاحقة."

وكان لدى الصندوق قبل تفجر الأزمة موارد متاحة بمقدار ٢٠٠ مليار دولار أمريكي تقريبا وموارد أخرى يمكن الحصول عليها بمقدار ٥٠ مليار دولار أمريكي. وقد عرضت اليابان منذ ذلك الحين إقراض الصندوق مبلغا إضافيا قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي. وقال السيد سترأوس-كان إن الصندوق قد يحتاج إلى ١٥٠ مليارا أخرى لمساعدة الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل على تجاوز الأزمة.

تنظيم أفضل

وصرح السيد سترأوس-كان بأن الأزمة أبرزت ضرورة تحسين التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي، وخاصة في بلدان مثل الولايات المتحدة.

وتتوقع حكومات البلدان الأعضاء أن تنجح مجموعة العشرين للبلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة في إحراز تقدم نحو تحسين مستوى الشفافية وتشديد الرقابة في القطاع المالي عندما تجتمع في لندن في شهر إبريل المقبل. ويأتي اجتماع لندن بعد اجتماع واشنطن الذي عقد في نوفمبر الماضي واتفق فيه القادة على خطة عمل للتغلب على الأزمة المستشرية.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey